



والافتقار منها الى العباد الاخرى سوى القربة فلا بد ان يكون على راسلية وان لا يكون الشرع في القربة بعده
 الاستعانة والاصل في السكن حتى لو وقف على الحركة النامة كان خطأ وانما كان السكن اصلا في لانه
 قصد الجهد لا يتحقق بكون علامته ضد علامته لا ابتداء وان المقصود منه الاستزاحة وسعة الحركة
 التي في حصول الاستزاحة وقد جاء الاشارة في بعض الشققين بعد سكن في الوقف في الحركة
 من غير صوت لكون اذام الشققان يترك بينهما بعض الفراج يخرج منه النفس فيراهما المصاطب فيصوتين
 فيعلم انك اردت بعض الحركة فيبقى يختص بادلك العين دون الاذن لا ليس صوت حتى يسمع وانما
 هو تحريك العنق فلا بد ان العنق اشتقا من الشققان في الموضع في الحركة بتسمية العنق للوقوف
 والفضة من القربين ما هو محذور في الوصل ثم السكن للوقوف وبين ما هو ساكن في مكان وهو بين الحركة
 الثالثة انما يكون في الوقف وجاء الروم ايضا وهو الاصل لبعض الحركة فلها ان تضع صوتها لغير صوتها
 ويسمى القرب للصوت لانها صوت دون البعد لانها غير تامة وبهذا القيد يراق الاختلاف بين هاتين
 بالحركة بصوت حتى لا يتجه بعض الحركة وقيل هو بشر كان في التبعيض لكن الثابت من الحركة في الروم اقل
 من الحد ووقف في الاختلاف من اكثر وقد رد ذلك بشيئ الحركة ولا يضطه الا المشافهة وليست عامر في خصوص
 فالاعتدال من علامته اول الاكثارات الثلث ولا يتخص بالآخر في الروم اخص لانه انما يكون في الوقف
 لا في الوصل في الضم والكس لا في الفتح لخصه الفتح وليس غيرها في التصرف ويحتسبان الى الروم والاشياء
 في هاء التانيث وفيه التحرك والعارضة وانما يوقف على جميع ذلك بالسكون وذلك لان الاصل في
 السكن وانما يجوز فيه الروم والاشياء بشرط خصوصه واذا لم يوجد تلك الشرط لا يجوز فيه الروم
 والاشياء واصلا وانما يجوز فيه السكن فقط وذلك في هاء التانيث لان التانيث فان التانيث
 التي تسمى بالهاء في هاء التانيث وتسمى بالواو في الواو والاشياء في الروم والاشياء لان كراهة
 من الروم والاشياء بيان الحركة في الوقف على حاله الوصل والهاء لما يمكن موجوده في الوصل يتصورها
 الحركة حتى يحتاج الى الحركة في الوقف بالروم والاشياء من المجرودة والوصل هي التاء المعدية والوقف
 واما التي تسمى بالياء في الياء في الوقف فليس يوقف عليها بالياء يجوز فيها الروم والاشياء فانها لا والله
 هاء التانيث وليقل تاء التانيث وثانيتها ما كان مساكنة الوصل فلا تنه ولا تمنع وانما هو منسحب
 فلا يجوز فيه الروم والاشياء لان الروم والاشياء انما يكون في المتحرك وتكون الساكن وانما من
 فواء

واما من قرء به الجمع بالضم والصلك في الوصل فلا يجوز على تراء الروم والاشياء ايضا عند المانعة اذ هو
 الدوافد والبالقاسم الشاطبي اذ لا حركة له في الاصل فانما هي لاجل الواو والصلية واجازتها متى ما على هاء
 الضم وقرءه الشيخ ابن الجوزي في الشرح وثانيتها ما كان متحركا في الوصل بحركة عارضة اما للتعلق بحركة الوقف
 وانما نرى تشاك وقال لا تتقاء الساكنين بخوف الياء اذ الناس ومثله جمع الجمع نحو وانتم الاعلون هم
 العدو فلا يجوز فيه الروم والاشياء لان الحركة انما عرفت لساكن فحيث حاك الوصل فلا يعتد بها لانها تزلزل
 في الوقف لهاب للمقتضى فلاحاجة لبيانها الا الروم والاشياء ومنه يروى ان كسرة الياء انما عرفت
 لاجل الحاق التنوين فاذا زال التنوين في الوقف تعود الياء الى اصلها الذي هو السكون لرواها للمقتضى
 بخلاف كسرة هؤلاء وضمت من قبل ومن بعد فان هذه الحركة وان كانت لا تتقاء الساكنين لكن لو دمن
 نفس الحركة لا يزلزل في الوقف ولا يعمها ما كان في الوصل متحركا بالفتح غير ممنون بحروب العالمين ولا يرب
 والحناء مستعملها هاء الضم ان كان بعد ضم نحو لا تخلفه او بعد واو ساكنة نحو عقولهم او بعد كسر
 نحو يهنه او بعد ياء ساكنة نحو لبيد والحناء جوازها فيما عملها نحو وعنه ومنه وامثليها
 وهو اي الوقف باعتبار حسن الانتظام من جهة اللفظ والمعنى اربعة اقسام القسم الاول قبيح ان
 ان يرم المعنى بان يكون على كلام غير مفيد يتعلق ما بعده بما قبله لفظا ومعنى مثل ان يوقف على المصاحف في
 المضاعف اليه وعلى التبتداه دون الخبر وعلى الموصل دون الصلة وعلى الرفع دون المرفوع وعلى الرفع
 دون الرفع وعلى العاصب دون المنصوب وعلى المنصوب دون الناصب وغير ذلك مما لم يتم المعنى لتعلق
 ما بعده بما قبله لفظا ومعنى كما لو وقف على بسم الله وعلى الجرم من حمد الله وعلى ما لا يعلم من مالك
 يوم الدين وحكمه ان لا يرد في تعليقه ان ذلك لا يقطع النقص في نحو من تعليم وانما ان
 في نحو الوقف على اي كلمة كانت وان لم يتم المعنى لكن يجب الابتداء من الكلمة التي وقف عليها او يكون
 بين القارئ والمقرئ وقف اختيارا وانما يقال له ايضا وقف تعريف واضطرار لانها المعنى بل
 لتعليم القارئ وانما ذلك في تعريفه اذا اضطرر لان قد يضطر الى الوقف على شيء فلا بد ان يوقف
 وقول الاخر لا يجوز في الوقف على كذا انما يريدون بالوقف الاختيار الذي يحسن في القراءة ويقع
 في التلاوة قال الاختيار ولا يريدون به كونهما او مكروها اذ ليس في القرآن وقف واجب بحيث
 لو وقف القارئ على غير ما يشره الامن وقف حرام بحيث ان وقف عليه القارئ ياتر لان الوقف والوصل لا